تقارير علمية

تقرير الندوة السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية

الاحد 2022/12/24

قام قسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ..الندوة السنوية بتاريخ 2022/12/24 تحت عنوان **(ادارة المخاطر ومستقبل الاستثمار في العراق)** ..بحضور مدير مركز الدراسات الاستاذ الدكتور احمد شيال غضيب وعدد كبير من الاساتذة والباحثين من الجامعات العراقية .تراس الجلسة رئيس ديوان الرقابة المالية الاسبق وعميد معهد المدققين ..ورئيسة قسم الدراسات الاقتصادية الاستاذ الدكتورة انتظار احمد الشمري ..بمشاركة (٢٥) بحث علمي من مختلف الجامعات العراقية..سلط الضوء فيها على اهم المشاكل والتحديات التي تواجه عمليه الاستثمار في العراق وبمشاركة ومداخلات من جميع الموجودين واخلصت بتوصيات مهمه عسى ان تطرق غرف صانعي القرار الاقتصادي والاستثماري..

التوصيات:

وفي ضوء تلك النتائج التي تشير الى عدم قدرة بيئة الاستثمار في العراق على جذب الاستثمار سواء المحلي منه أو الاجنبي، مع بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بشكل كامل قد يعرضه لانتكاسات وخيمة في المسار التنموي، لا سيما أن التوقعات تشير الى العالم قد يتعرض الى ركود اقتصادي عالمي خلال العام 2023 نتيجة استمرار الحرب الروسية الاوكرانية مع عودة جائحة كرونا، مما قد يتراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض اسعاره وتحسبا لهذه التوقعات ولإصلاح البيئة الاستثمارية اوصى البحث بالاتي:

1) تشكيل هيئة عليا برئاسة رئيس الوزراء، تكون مهمتها وضع استراتيجية وطنية لتصحيح بيئة الاستثمار، ترتبط بها لجان فرعية لمتابعة تسهيل الاجراءات والحد من الصعوبات التي تواجه عملية جذب الاستثمار.

2) تطبيق حكم الرشيد في السياسات المتبعة في النشاط الاقتصادي، لتسهيل إجراءات الاستثمار وفق اهداف التنمية، والعمل بشفافية ونفاذية القوانين والانظمة على الجميع.

3) العمل بمبدأ النافذة الواحدة في منح اجازات الاستثمار، لتسهيل عملية الحصول على الرخص الاستثمارية وتقليل الاجراءات المقيدة التي تتطلب مراجعات مؤسسات عديدة لتقليل حالات الفساد والارتشاء.

4) على الحكومة العراقية التعامل مع بيئة الاستثمار بشكل ديناميكي ومستمر وفق الظروف والمستجدات الدولية لتمكين العراقي من أن يكون منافسا قويا لجذب الاستثمارات الاجنبية.

5) العمل على تقييم دوري لبيئة الاستثمار في العراق، وتشخيص حالات مخاطر الاستثمار ومعالجتها لخلق بيئة قادرة على جذب الاستثمار.

6) دعم القطاع الخاص الوطني وتسهيل اجراءات الحصول على اجراءات الاستثمار، وابعاد القوى المتنفذة في القرارات الاستثمارية التي تعرقل دور القطاع الخاص الوطني في استثمار امواله داخل العراق.

7) دراسة امكانية اصلاح المناخ الاستثماري وفق المعايير الدولية لجذب الاستثمارات الاجنبية، مع التواصل مع المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة لتحسين موقع العراق في مؤشرات التقييم الدولية لمخاطر الاستثمار.